# وقائع المؤتمر العلمي الثامن
# العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

## قضايا سياسية

## Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

# العراق (2050)

# وقائع المؤتمر الدولي الثامن

# لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

# عقد بتأريخ 2025/4/20

## الإشراف العام

## أ.د. أسامة مرتضى السعيدي


**إعداد وتحرير**

**م.د. محمد محي الجنابي**

**م.د. مصطفى صادق عواد**

**م.م. محمد مجيد حسين**

**م.م. زهراء كريم جاسم**

**مبرمج. رؤى عبد الحسين**

# لجان مؤتمر (العراق 2050)

# المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

# عقد بتأريخ 2025/4/20

| اولاً _ اللجنة التحضيرية : | |
|---|---|
| أ.د اسامة مرتضى باقر | عميد كلية العلوم السياسية |
| أ.د خضر عباس عطوان | رئيس قسم السياسة الدولية |
| أ.د علي حسين حميد | رئيس قسم الاستراتيجية |
| أ.د عباس سعدون رفعت | معاون العميد للشؤون الادارية |
| أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق | رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية |
| أ.د سلمان علي حسين | مقرر قسم السياسة الدولية |
| أ.م.د حيدر زهير جاسم | معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا |
| أ.م.د استبرق فاضل شعير | رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة |
| أ.م.د سولاف مصحب مهدي | مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي |
| م.د زيدون سلمان محمد | مسؤول شعبة الشؤون العلمية |
| م.د محمد محي محمد | مدير تحرير مجلة قضايا سياسية |
| م.د محمد حميد محمد | مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية |
| م.د عبد الامير سليم عباس | أمين مجلس الكلية |
| م.د ايلاف نوفل احمد | مسؤول شعبة التسجيل |
| م.د.مصطفى صادق عواد | قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل |
| م.م مهدي علي وداعة | امانة مجلس الكلية |

| ثانياً _ اللجنة العلمية : | | |
|---|---|---|
| أ.د قاسم محمد عبد | أ.د اسراء علاء الدين نوري | أ.م.د. احسان عدنان عبد الله |
| أ.د سلام عبد الجليل حسن | أ.د قاسم شعيب عباس | أ.م.د عصام اسعد محسن |
| أ.د احمد عبدالله ناهي | أ.د سهاد اسماعيل خليل | أ.م.د نسرين رياض شنشول |
| أ.د شيماء عادل فاضل | أ.د ياسر علي ابراهيم | أ.م.د زينب عبدالله منكاش |
| أ.د هشام حكمت عبد الستار | أ.د.إيضاح نعمان خزعل | أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق |
| أ.د عماد صلاح عبد الرزاق | أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة | أ.م.د. صلاح مهدي هادي |
| أ.د محمد كريم كاظم | أ.د رياض مهدي عبد الكاظم | أ.م.د رواء طه درويش |
| أ.د هيثم كريم صيوان | أ.د صدام عبد الستار رشيد | أ.م.د محسن حساني ظاهر |
| أ.د وسن احسان عبد المنعم | أ.د. اخلاص قاسم نافل | أ.م.د همام خضير عبد مطلك |
| أ.د عامر هاشم عواد | أ.د فراس عبد الكريم محمد علي | ا.م.د. هناء جبوري محمد |
| أ.د كاظم علي مهدي | أ.د علي فارس حميد | أ.م.د ميثم حميد ناصر |
| ا.د.عبد العظيم جبر حافظ | أ.د الاء طالب خلف | ا.م.د.شيماء تركان صالح |
| أ.د احمد غالب محي | ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق | ا.م.د.سرى موفق جعفر |
| أ.د ارشد مزاحم مجبل | أ.م.د مصطفى فاروق مجيد | |

| ثالثاً _ اللجنة المالية : |
| --- |
| م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً |
| م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً |
| م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً |
| إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً |

| رابعاً _ اللجنة الاعلامية : |
| --- |
| أ.م.د ندى عمران علي |
| م.د انمار علي ابراهيم |
| م.د سديف محمد كامل |
| م.م علي صباح محمد |
| م.م نشوان علاء حسين |

| خامساً _ لجنة الاستقبال : | | |
| --- | --- | --- |
| أ.د سعد محمد دخيل | م.م غفران جاسم جبر | م.م سجى فاضل عباس |
| أ.م.د رونق ناطق محمد | م.م سعد رويس | م.م. مصطفى ياسين طه |
| أ.م.د دنيا علي عبد الحسن | م.م نور مشتاق | م.م. محمد معن محسن |
| م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد | م.م عبدالله محمد قاسم | م.م. هيثم عقيل محمود |
| م.د. علي محمد أمنيف | م.م نور سمير | سجاد محمد جاسم |
| م.د رفيف اياد | م.م مروة زياد طارق | عمر ثابت نعمان |
| م.د نبأ احسان شريف | م.م مفاز ابراهيم داوود | زينة سعد شمس الدين |
| م.د رنا احمد رجب | م.م نادية علي عبد الرضا | سرى عبد القادر خلف |
| م.د هناء رحيم زيدان | م.م قاسم محسن | نور الهدى عماد كاظم |
| م.م كاظم ناجي عبود | م.م عمار عايد كطوف | لينه ليث فارس |
| م.م صبا رشيد جبير | م.م هديل لطيف ياسر | رائد صبري حسن |
| م.م مها غافل حسين | م.م ميس محمود عداي | علي جابر محسن |
| م.م محمود جمال فتحي | م.م هدى عبد الحسين فياض | علي فاروق |
| م.م فرقان عبد حمود | م.م مها عباس فاضل | سيف سعد لعيبي |
| م.م نور هشام جليل | م.م عبد الرحمن محمد عيسى | علي محمد عواد |
| م.م علي عبد الرزاق شنشول | م.م تغريد رياض علي | م.م سجى فاضل عباس |

# جدول المحتويات


| التسلسل | اسم البحث | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق<br>ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال<br>م.هند عدنان شراد | 28_1 |
| 2 | العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية<br>أ.د: سالم مطر عبدالله | 49_29 |
| 3 | العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها<br>أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي | 75_50 |
| 4 | انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية<br>أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين | 95_76 |
| 5 | دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة<br>أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم | 121_96 |
| 6 | الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا<br>أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي | 151_122 |
| 7 | دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات<br>أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي | 176_152 |
| 8 | السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة<br>م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم | 193_177 |
| 9 | قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية<br>د. حيدر حسن علي الكناني | 211_194 |
| 10 | ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات<br>م.د. فينوس غالب كامل | 236_212 |
| 11 | التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق<br>د. لمى فاضل نايف | 261_237 |
| 12 | موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها<br>م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب | 278_262 |
| 13 | تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ.<br>م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي | 300_279 |
| 14 | دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية<br>م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد | 316_301 |

| | | |
|---|---|---|
| 15 | التغيرات المناخية والتنمية المستدامة<br>م.م ساره عبد زايري | 339_317 |
| 16 | تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق<br>م.م شهد عماد حميد | 362_340 |
| 17 | مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي<br>م.م. عبد الله محمد قاسم | 376_363 |
| 18 | مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق<br>م.م علي ضياء ربيع | 401_377 |
| 19 | الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة<br>م.م علي عبد المطلب صادق | 418_402 |
| 20 | السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا<br>م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس | 442_419 |
| 21 | الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص<br>م.م. زمن محمد جبار | 460_443 |
| 22 | مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة<br>م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان | 491_461 |
| 23 | الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية<br>م.م.فاطمة ميثم مصطفى | 509_492 |
| 24 | الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق<br>م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد | 535_510 |
| 25 | السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر<br>م.م محمد معن محسن | 564_536 |
| 26 | الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية<br>م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين | 580_565 |
| 27 | التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014<br>م.م هبه حميد شمخي | 607_581 |
| 28 | التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003<br>م .م. ولاء علي فرحان | 625_608 |
| 29 | نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة<br>م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز | 650_626 |

# دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة

# The Role of Iraqi Economic Diplomacy in Attracting Foreign Investments in light of prevailing Challenges

أ.د.هيثم كريم صيوان *
Prof.Dr. Haithem kareem sawan

أ.د.وسن احسان عبد المنعم**
Prof.Dr. Wesen ihsan abdlmonim

**الملخص:**

باتت الدبلوماسية الاقتصادية نهجٌ تتبناه الدول لتعزيز نفوذها وتوسيع علاقاتها الدولية، وتُعدّ أداةً أساسيةً في سياساتها الاقتصادية. وسنركز في هذا البحث على دبلوماسية الاستثمار باعتبارها جزء اساسي من الدبلوماسية الاقتصادية للدولة وكلما اعتمدت الدولة دبلوماسيةً اقتصاديةً واستثمارية فاعلةً ونشطةً، زادت قدرتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية، العراق يعتبر من الدول الغير جاذبة للاستثمار الاجنبي لذا لو اردنا الانتقال بالعراق من بيئة طاردة للاستثمارات الاجنبية الى بيئة جاذبة له لابد من تبني دبلوماسية اقتصادية واستثمارية فاعلة والحد من كل المعوقات التي تحول دون توظيف الاستثمارات الاجنبية في الداخل العراقي

**الكلمات المفتاحية : دبلوماسية اقتصادية ، دبلوماسية الاستثمار ، الاستثمار في العراق**

**Abstract:**

Economic diplomacy has become a strategy adopted by states to enhance their influence and expand their international relations, serving as a key instrument in their economic policies. This research will focus on investment diplomacy as a core component of a state's economic diplomacy. The more a country adopts an active and effective economic and investment diplomacy, the greater its ability to achieve its economic objectives. Iraq is considered one of the countries that is unattractive to foreign investment. Therefore, if Iraq is to transition from being a repelling environment for foreign investments to one that attracts them, it must adopt an active and effective economic and investment diplomacy and address all the obstacles that hinder the employment of foreign investments within the country.

**Keywords: Economic diplomacy, investment diplomacy, investment in Iraq**

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين. dr.haitham@nahrainuniv.edu.iq
** كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين dr.wsaan@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**المقدمة:**

يتميزالعراق دائما بوجود المقومات الاساسية الاقتصادية والاستراتيجية الطبيعية والبشرية للنهوض والقدرة على اتباع دبلوماسية اقتصادية استثمارية فاعلة ،الا ان الظروف السياسية والامنية التي شهدها بعد عام 2003 خلقت مناخا غير مستقرا اضعفت من القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي في مجمل قطاعاته الاقتصادية وزادت من حجم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية التي تواجه دخول المستثمر الاجنبي وتحد من الثقة في اقامة المشاريع الاستثمارية فيه، وبالرغم من التحسن السياسي والامني نسبيا ومع الادراك بالحاجة الماسة الى دخول الاستثمارات الاجنبية تطلب ذلك تهيئة البيئة الاستثمارية المستقرة لدخول رؤوس الاموال الاجنبية من خلال الانفتاح نحو اقامة الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية ومذكرات التفاهم الثنائية والمتعددة الاطراف اقليميا ودوليا فضلا عن مواجهة كافة التحديات التي تمنع من نمو وتطور المشاريع الاستثمارية في العراق بعدها اليوم ركيزة اساسية من ركائز النمو الاقتصادي والتطور والتنمية الاقتصادية واستدامتها.

**ويطرح البحث اشكالية** تتمثل بطرح السؤال المركزي الاتي ما هي التحديات التي تحول دون دخول الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق ونموه وتطوره وهل توجد استراتيجيات دبلوماسية اقتصادية استثمارية فاعلة للنهوض بالجانب الاستثماري باعتباره ركيزة اساسية للتقدم والنمو؟

**وسنحول البرهنة على فرضية مفادها**" وجود علاقة دالية ايجابية بين دبلوماسية العراق الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الاجنبية في العراق وممكنات زيادة النمو الاقتصادي باعتبارها ركيزة لتمويل للتنمية الاقتصادية واستدامتها ومواجهة التحديات الراهنة وتداعياتها فكلما تمكن العراق من تبني دبلوماسية استثمارية كان اكثر قدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية" .

**وتوزعت هيكلية البحث** على ثلاثة مباحث رئيسية لكل مبحث مطلبين اساسيين ،يركز المبحث الاول فيها بمطلبيه على الدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الاستثمار باساسياتهما وتطوراتهما.في حين يتناول المبحث الثاني بمطلبيه واقع خارطة الاستثمارات الاجنبية في العراق وتطوراتها واهم الاتفاقيات التي عقدها العراق في جذب الاستثمارات الاجنبية.اما المبحث الثالث والاخير فقد ركز بمطلبيه على اهم التحديات التي تواجه دبلوماسية الاستثمار واهم الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في مجال الاستثمارات الاجنبية.واخيرا تتمة البحث بالخاتمة والاستنتاجات والتوصيات .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

## المبحث الاول:

## الدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الاستثمار :الاطر المفاهيمية والنظرية

### المطلب الاول:الدبلوماسية الاقتصادية:المفهوم والاهداف والتطورات

### اولا/ مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

تعد الدبلوماسية علم وفن وادارة العلاقات بين الدول[1]،والتي شهدت تحولا جذريا خلال العقود الاخيرة بانتقالها من شكلها التقليدي القائم على ادارة العلاقات بين الدول من خلال تمثيل مصالح دولة ما لدى دولة اجنبية،الى اشكال وصور عديدة فرضها التطور والتغير في بيئة النظام العالمي [2].حتى اصبحت العلاقات بين الدول لاتقتصر على حدود العلاقات السياسية فحسب ،ولم تعد الدول المحتكر الوحيد للدبلوماسية في ادارة العلاقات الدولية ومكوناتها التي تجاوزت حدود الدولة لتظهر الى جانبها فواعل دولية عدة من المنظمات والتكتلات الاقليمية والدولية فضلا عن الشركات متعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع الدولي مع تزايد دور القطاع الخاص الوطني التي شهدتها البيئة الدولية منذ منتصف القرن العشرين وزيادة حضورها وحركتها ووزنها مع بداية القرة الحادي والعشرين.وهو ما اظهر الصورة الحديثة للدبلوماسية بتركيزها على الجانب الاقتصادي الذي اصبح من المستحيل فصله عن الجانب السياسي واعتبر اليوم السبب الرئيسي في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول من خلال ما تسمى بالدبلوماسية الاقتصادية *.

وفقا لذلك، فان الدبلوماسية الاقتصادية تفهم بأنها "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي".اي انها نشاطا دبلوماسيا يقوم به بلد ما لحماية مصالحه الاقتصادية ولدعم قطاعي الاعمال والمالية فيه من خلال استعمال الموارد الاقتصادية لتعظيم مكاسبه الوطنية في

---

(1) .زمن ماجد عودة،الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام 2020،مركز البيدر للدراسات والتخطيط،اصدار منشور بتاريخ2020 وفق الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14:

https://www.baidarcenter.org/posts/1494

(2) الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في صناعة السلام في الشرق الاوسط،مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،مقال منشور بتاريخ 25 حزيران 2023، وفق الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14:

https://fcdrs.com/polotics/1856

* لقد نشأت الدبلوماسية بداية كممارسة قديمة رافقت ظهور الدول ثم تطورت مع تطور العلاقات الدولية واصبحت وسيلة للتفاوض بين فيما بينها،ثم التمثيل الدبلوماسي التبادلي نتيجة تعمق المصالح خلال القرنين (17و18)وكانت مسائل الحرب والسلم تعد المواضيع الاساسية للدبلوماسية والاقتصاد حينها لم يكن سوى اهتمام ثانوي.وبدأت مع مطلع القرن العشرين بالتوسع اثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على المانيا بعد الحرب العالمية الاولى حتى نشأت الدبلوماسية الاقتصادية فعليا بعدها في الولايات المتحدة خلال فترة الرئيس روزفلت وسميت حينها بدبلوماسية الدولار اي تحقيق المصالح الامريكية من خلال الدولار وكانت وزارة الخارجية هي الاساس حتى تطورت وزاد استخدامها في عدة دول لتحقيق مصالحها بوسائل وادوات اقتصادية حتى يومنا هذا.للمزيد انظر :بسعود حليمة،الدبلوماسية الاقتصادية:الابعاد المفاهيمية والتطبيقية،مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،المجلد (15)،العدد(01)، جامعة الجلفة،الجزائر،2022

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

النشاطات كافة وبما يعود بالنفع الاقتصادي المتبادل مع بقية الدول[1]. وللدبلوماسية الاقتصادية اتجاهان، هما[2]:

1. الاتجاه الدبلوماسي الناعم والذي يظهر من خلال اعتماد الدولة لاساليب الانفتاح والترغيب وتقديم المساعدات وبما يدعم اقتصاده،فضلا عن الحوار مع الاطراف الاخرى من اجل دفعهم واقناعهم الى اتخاذ موقف معين مقابل مكافأةمعينة تقدم لهم.
2. الاتجاه الدبلوماسي الصلب من خلال استخدام الدوله لقوتها في التهديد والترهيب في تحقيق غايات معينة او منع الاضرار عنها من دولة او مجموعة دول تسعى للضرر بمصالحها من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على سبيل المثال فضلا عن السيطرة الكاملة على العملات الصعبة وحصص التصدير والتعريفات الكمركية..الخ.

**ثانيا/ اهداف الدبلوماسية الاقتصادية وادواتها:**

تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الى تحقيق[3] :

1. تعزيز مكانة الدولة وأطر التعاون الاقليمي والدولي في المحافل والمنتديات الدولية وبما يحقق لها المكاسب السياسية بعدها طرفا مؤثرا في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي.
2. تعزيز التجارة الخارجية من خلال تنمية الصادرات وتعزيز زيادة حجم التبادلات التجارية واستقطاب الاستثمارات بما يدعم تطوير الاقتصاد الوطني ويزيد من عمليات التشغيل ويحافظ على الصناعة الناشئة.
3. دعم منشأت القطاع الخاص في التصدير اللى الاسواق الخارجية .

ان تحقيق ذلك يتطلب الاعتماد على الادوات الاقتصادية واعطائها الاولوية كوسيلة للسياسة الخارجية والمتمثلة ب[4]:

---

(1) صادق علي حسن، دور السياسة الخارجية في توجيه الدبلوماسية الاقتصادية: نماذج لدول مختارة،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،2020،ص63 .

(2) عبد العزيز السعيد واخرون،النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي،ترجمة:نافع ايوب لبس،اتحاد الكتاب العرب،دمشق،1999،ص115.

(3) حيدرعبد الامير الغريباوي،الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة الخارجية في العراق،جريدة الدستور ،مقال منشور على الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14

https://www.addustor.com/content.php?id=12163

(4) حيدر عبد الامير الغريباوي، الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة الخارجية في العراق،مصدر سبق ذكره.وايضا : رويدا عباس عبد الجليل،مستقبل ودور الدبلوماسية الاقتصادية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 6.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ/ التعريفات والرسوم الكمركية:والتي تفرض لحماية المنتج المحلي مع الحصول على ايرادات مالية للدولة فضلا عن استخدامها كوسيلة لضرب المصالح الاقتصادية لدولة اخرى.

ب /القيود النقدية والتي تعني منح التراخيص والاجراءات اللازمة للحكومة في تحويل الاموال للخارج وشراء العملات الاجنبية ولحماية ميزان مدفوعاتها.

ت / الحظر الاقتصادي من خلال عدم تصدير سلعة معينة او مجموعة من السلع الى دولة او مجموعة من الدول لاسباب سياسية او اقتصادية.

ث /المقاطعة وتعني رفض استيراد السلع التي تنتجها دولة او شركة ما.

ج/تخفيض قيمة العملة المحلية لزيادة الصادرات.

ح/تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية الخارجية.

خ/ تقديم التسهيلات الائتمانية ومعدلات الفائدة المتخفضة

د /تقديم الخبرات الفنية في عدة مجالات كالزراعة والصناعة والتعليم والبنى التحتية ...الخ.

ذ/ تقديم الحوافز وتسهيل الاجراءات اللازمة لاتمام العمليات الادارية والامنية والقانونية امام الاستثمارات الاجنبية لتشجيعها وجذبها مع الاستفادة منها في مجال الخبرات التقنية والتكنلوجية.

والشكل رقم (1)يوضح ادوات الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

**ثالثا/ تطورات الدبلوماسية الاقتصادية:**

احتلت الدبلوماسية الاقتصادية اليوم بعدها وسيلة اساسية في السياسة الخارجية لأي دولة في العالم مكانة هامة في العلاقات الدولية المعاصرة،وقد تطورت بفعل عاملين اساسيين ،الا وهما:

الاول/ تحقيق الرفاهية الاقتصادية والرخاء والنماء بعدها هدفا قوميا للحكومات المعاصرة.

الثاني/العمل على توطيد اواصر التعاون والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وما يترتب عليه من تزايد اهمية الاعتماد على الادوات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية ودبلوماسيتها الاقتصادية بشقيها الناعم والصلب.

وقد لجات معظم دول العالم في تعزيز دبلوماسيتها الاقتصادية الى التوجه نحو دبلوماسية الاستثمار في احدى اتجاهاتها الاساسية في الانفتاح الاقتصادي امام جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**شكل (1) ادوات الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الدولية**

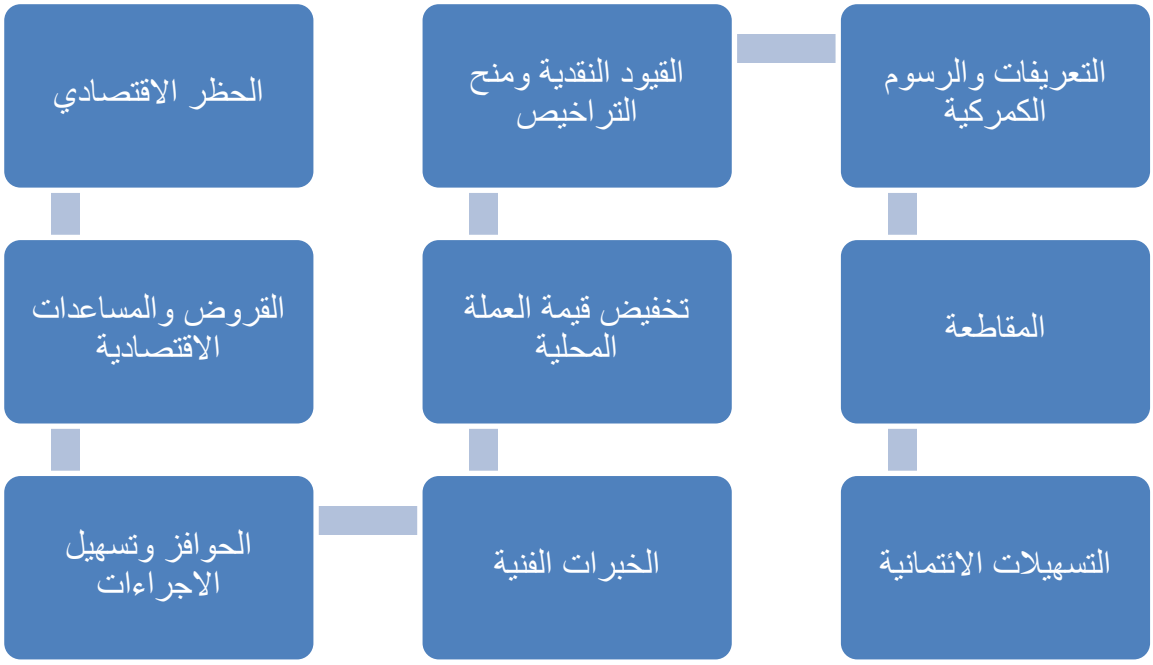


المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على:

. د.حيدرعبد الامير الغريباوي،الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة الخارجية في العراق،جريدة الدستور،مقال منشور على الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14:

https://www.addustor.com/content.php?id=12163

. رويدا عباس عبد الجليل،مستقبل ودور الدبلوماسية الاقتصادية في العراق،مركز البيان للدراسات والتخطيط،2024،ص 6.

خلال تهيئة المناخ الاستثماري اللازم عن طريق[1]:

1/ توفير البيئة السياسية والامنية والاقتصادية المستقرة للاستثمار.

2/سن وتشريع القوانين اللازمة لتشجيع الشراكة بين الاستثمار المحلي والاجنبي .

3/تحديدالدول الاستثمارية والشركات العائدة لها.

4/ ابراز المزايا التنافسية لكل دولة مع تحديد القطاعات والانشطة التنافسية فيها.

5/تهيئة البنية التحتية الملائمة مع انسيابية الاجراءات الادارية والمصرفية لتسهيل مهمة المستثمرين.

(1) حسين مجبل منكر و زين العابدين علي حسين،معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة ميسان،2023،ص ص 6. 7.وايضا:د.ماجدة علي صالح،الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة،مجلة الامن القومي والاستراتيجية ،العدد (1)،السنة (1)،اكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا،ك2 2023،ص133

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**المطلب الثاني: دبلوماسية الاستثمار :المفهوم والاهمية والتصنيف**

**اولا/مفهوم دبلوماسية الاستثمار :** مصطلح دبلوماسية الاستثمار مكونة من شقين الاول الاستثمار الاجنبي والثاني الدبلوماسية ، فالاستثمار الاجنبي يعبر عن تدفق راس المال من دول العالم الخارجي الى داخل البلد المضيف مما يساعد في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية داخل البلد المضيف وباتت كل الدول تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الاجنبية بكافة انواعها سواء الدول المتقدمة او الدول النامية .

اما الدبلوماسية فهي مجموعة الممارسات والوسائل التي توظفها الدول للتواصل مع العالم الخارجي وتستخدم المفاوضات باعتبارها الركن الاساسي للدبلوماسية من اجل تحقيق المصالح الوطنية للدولة وهنا نعمل على مزج المفردتين بمصطلح (دبلوماسية الاستثمار ) التي تركز على استخدام اهم ادوات الدبلوماسية (المفاوضات ) للتواصل والتفاوض مع الدول والشركات والمنظمات الدولية وبيوتات راس المال والمصارف العالمية من اجل التوصل الى اتفاقيات استثمارية سواء كانت ثنائية او متعددة الاطراف ودفع اطراف مجتمع رجال الاعمال الدولي لاتخاذ قراره الاستثماري وتوظيف الاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني وبما يسهم في دفع عجلة النمو والتنمية الوطنية . وكانتُ الأنظمة الدبلوماسية التقليدية تركز على التبادل السياسي وتُهمل الامور الاستثمارية بينما تُولي الأنظمة الدبلوماسية الحديثة دبلوماسية الأعمال والاستثمار أهميةً رئيسية في الوقت المعاصر اي هناك تحول في الدبلوماسية ووظائفها ومهامها في عصر العولمة وتعاظم الاعتمادية الاقتصادية[1].

وبالمقابل اصبح دور الدبلوماسي مزدوجًا فهو يعمل على حماية مصالح وطنه وتعزيزها ، ومن جانب اخر يجب ان يمارس دبلوماسية الاستثمار والترويج للفرص الاستثمارية داخل بلده فقد يعتقد البعض بان نشاط الدبلوماسي قد ابتعد عن وظيفته التقليدية وانه اخذ يعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى بلده مما يجعل الدبلوماسيين غالبًا جزءًا لا يتجزأ من نموذج الترويج للاستثمار. فالدبلوماسية وترويج الاستثمار الأجنبي المباشر كلاهما باتت تمارين مهمة في إدارة العلاقات وبناء الشبكات الخارجية ، وغالبًا ما يُقيّم الدبلوماسيون بناءً على مهاراتهم في بناء العلاقات. يُتوقع منهم الحفاظ على شبكات علاقات قوية،، غالبًا ما تشمل شخصياتٍ بارزة في قطاع الأعمال وهم مُؤهلون جيدًا لتسويق بلادهم كوجهة استثمارية[2] .

(1) Jianhong Zhang, Diplomacy and investment – the case of China , International Journal of Emerging Markets , Vol. 9 No. 2, 2014, P.216

(2) Nicholas Sutherland , Economic Diplomacy– An essential tool in Foreign Investment Promotion for Latin American and Caribbean Countries, March 16, 2021.
https://www.linkedin.com/pulse/economic-diplomacy-essential-tool-foreign-investment-sutherland

**This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" :** https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبالتالي دبلوماسية الاستثمار باتت تتطلب دبلوماسيين على قدر كبير من الدراية في امور الاقتصاد والاستثمارورسم السياسات الخاصة بترويج الفرص الاستثمارية وايضا حلقة وصل بين رجال الاعمال والشركات الاجنبية من اجل ايصال ارائهم بمناخ الاستثمار في بلدانهم الاصلية وبالمقابل يسهم الدبلوماسيين المعنين بالاستثمار في إيصال رسائل التسويق إلى الفئات المستهدفة من المستثمرين المحتملين في الخارج وايضا مساهمتهم في تكوين شبكة من العلاقات القوية مع الشركات الاجنبية وتزويدهم بالمعلومات والبيانات الخاصة ببلدانهم من اجل التوصل الى اتخاذ قرار استثماري مدروس لصالح بلدهم الأصلية كما يقدمون تعريفا بوكالات تشجيع الاستثمار ببلدانهم وتسهيل اجراءات التراخيص وابرام العقود[1].

وتعد دبلوماسية الاستثمار جزء من الدبلوماسية الاقتصادية للدولة تتمحور حول تعزيز العلاقات وخلق تشابكات وترابطات استثمارية بين الدولة الوطنية مع العالم الخارجي عبر قنوات الدبلوماسية والملحقيات التجارية بهدف تعزيز المصالح الاقتصادية للدولة وعليه نجد ظهو مصطلح اخذ بالتدوال الان وهو (الإستثمار الدبلوماسي ) في اشارة الى توظيف وإستخدام العلاقات الدبلوماسية للدولة لتعزيز عملية جذب الإستثمارات الاجنبية من خلال خلق شراكات إقتصادية استثمارية لتكون بدورها احد العوامل الدافعة لتعزيز النمو الإقتصادي ، والإستقرار الإجتماعي من خلال اقامة علاقات إقتصادية قوية و مستدامة مع العالم الخارجي[2].

وعليه يمكن ان نعرف الدبلوماسية الاستثمارية بانها البعد الاستثماري للدبلوماسية الاقتصادية والتي تعرف بأنها أي نشاط دبلوماسي يعزز المصالح الاقتصادية للدولة وتشمل أيضًا الدبلوماسية التي تستخدم الموارد الاقتصادية لتحقيق هدف محدد في السياسة الخارجية وبالتالي جذب الاستثمارات الاجنبية يعد هدف اساسي من اهداف الدبلوماسية الاستثمارية بشكل خاص والدبلوماسية الاقتصادية بشكل عام (3).

اي ان دبلوماسية الاستثمار معنية بالبعد الاستثماري في علاقة الدولة مع العالم الخارجي بفواعله كافة (الدول – شركات – منظمات ومؤسسات ومصارف وبيوتات راس المال والصناديق السيادية والبنوك العالمية ) اي ان دبلوماسية الاستثمار هي تلك الانشطة والاجراءات التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية في الخارج، مثل السفارات والقنصليات وكالات ترويج الاستثمار والتي سيكون لها تاثير ايجابي في جذب الاستثمارات الاجنبية.

---

(1) Nicholas Sutherland, Ibid.

(2) رشا دريدي ، الاستثمار الدبلوماسي"..مفهوم موجود يحتاج لتنظيم قانوني على الرابط :
https://www.elmasdaronline.dz/22/07/2024

(3) Economic diplomacy, on the link : https://www.diplomacy.edu/topics/economic-diplomacy/

**This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" :** https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لذا نقول بان دبلوماسية الاستثماراسوة بالدبلوماسية الاقتصادية والتجارية هي ممارسة إدارة العلاقات الاستثمارية الدولية من خلال الحواروالتفاوض والتعاون بين الدول ، وهي تتضمن استخدام القنوات الدبلوماسية لتسهيل اتفاقيات الاستثماروحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار ، وتعزيز المصالح الاستثمارية للدولة وتسعى الدبلوماسية التجارية إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار(1).

وعرفت ايضا بانها مجموعة من السياسات والاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع دول اخرى بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال تهيئة بيئة جاذبة للشركات والمستثمرين الاجانب وتقديم حوافز استثمارية وتوفير ضمانات قانونية وضريبية .

عرفت كذلك بانها اداة بيد الحكومات لجذب الاستثمارات الاجنبية الى داخل دولها من خلال التوظيف العملي للسفارات والملحقيات التجارية والمشاركة بالمنتديات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالاستثمار

الاجنبي اي هي العملية التي تتعامل بها الدول مع العالم الخارجي، لتعظيم مكاسبها الوطنية في مجال تنشيط الاستثمار(2).

وتستخدم دبلوماسية الاستثمار في شقين ، الشق الاول من جانب الدول التي تريد جذب الاستثمارات الاجنبية اليها اما الشق الثاني قد يتم استخدام دبلوماسية الاستثمار من دول تعد مصدرة للاستثمار الاجنبي من اجل توسيع نفوذها في الاسواق الخارجية كجزء من تعزيز قوتها الناعمة وتحقيق المصالح الاقتصادية للدولة في العالم الخارجي ، ولنا في دبلوماسية الاستثمار للصين ومشروعها الحزام والطريق مثال على ذلك (3).

**ثانيا : اهمية دبلوماسية الاستثمار :**

دبلوماسية الاستثمار كما اوضحنا سابقا بانها جزء من الدبلوماسية الاقتصادية والتي تعتبر نشاط هادف له اهمية كبيرة في تعزيز التجارة، وتشجيع الاستثمار، وجذب التكنولوجيا، ودعم التنمية والسعي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي في ظل نظام دولي فوضوي وبالتالي دبلوماسية الاستثمار تعمل ضمن الاطار العام للدبلوماسية الاقتصادية الشاملة للدولة تركز على الترويج لانشطة تسهيل الأعمال والاستثمار التي تُجريها الجهات الدبلوماسية الفاعلة والخدمة الحكومية لمجتمع الأعمال بهدف تطوير المشاريع الدولية وبالتالي تعظيم الارباح وزيادة النفوذ بالنسبة للدول المصدرة للاستثمارات[4].

(1) Liviu-George , THE IMPACT OF ECONOMIC DIPLOMACY ON FOREIGN TRADE. EMPIRICAL EVIDENCE FOR THE EUROPEAN COUNTRIES, The world in motion: challenges, territorial dynamics and policy responses – EURINT 2022,P52.

(2) Trade diplomacy, https://www.diplomacy.edu/topics/trade-diplomacy/

(3) Economic diplomacy, https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_diplomacy

(4) Liviu-George,Ibid ,P.55

**This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" :** https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اما الدول المستوردة والراغبة بجذب الاستثمارات الاجنبية يمكن ان نحدد اهمية وجود دبلوماسية استثمارية تكون جاذبة للاستثمارات الاجنبية بالاتي:

1/ سيكون لها اهمية كبيرة في زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية للبلد المضيف فكلما كانت الدولة تتبنى دبلوماسية استثمارية كفوءة وفاعلة كانت اقدر من غيرها على جذب الاستثمارات الاجنبية .

2/ لدبلوماسية الاستثمار اهمية كبيرة في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية لان تدفق الاستثمارات للبلد سوف ينعكس في تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال خلق المزيد من المشاريع وبالتالي خفض معدل البطالة وتحسين البنى التحتية الحيوية للدولة وفي النهاية تعزيز القوة الاقتصادية للدولة.

3/تعزيز التعاون الاقتصادي وخلق تشابكات وترابطات استثمارية بين الدولة والعالم الخارجي مما يساهم في تحقيق اندماج الدولة في منظومة الاقتصاد العالمي ويكون له موقع ومكانة في خارطة الاستثمارات العالمية.

**ثالثا : تصنيف دبلوماسية الاستثمار :**

يمكن تصنيف دبلوماسية الاستثمار الى ثلاثة اصناف هي[1]:

1. **دبلوماسية استثمارية تمارسها الدول الراغبة في جذب الاستثمارات الاجنبية** ويمكن ان تمارسها الدولة من خلال بعثاتها وقنصلياتها في الخارج من اجل الترويج للفرص الاستثمارية في البلد وبالتالي العمل على جذب الاستثمارات والشركات الاجنبية من اجل ان تسهم في تعزيز القوة الاقتصادية للدولة لانها تعاني من فجوات تمويل وفجوة تكنولوجيا وبالتالي هي غير قادرة على النهوض الاقتصادي وتطوير البنى التحتية لها بدون مساهمة الاستثمار الاجنبي في الداخل الوطني وتمارس تلك الدبلوماسية من قبل معظم الدول النامية التي باتت في تنافس مستمر من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية.
2. **دبلوماسية استثمارية ممارسة من قبل دول مصدرة للاستثمارات الاجنبية** من اجل تحديد البيئات الجيدة للاستثمار في كل مناطق العالم وتقديم معلومات للشركات والمستثمرين في البلد الام عن البلدان التي من الممكن ان يكون معدل الكفاءة الحدية لراس المال فيها مرتفعة وايضا من اجل تمكن دولهم من تعزيز النفوذ السياسي في الدول المضيفة لتلك الاستثمارات ولنا في حجم الاستثمارات الامريكية في اوربا الشرقية لمواجهة النفوذ الروسي وكذلك الاستثمارات الصينية في افريقيا لكسب نفوذ فيها خاصة وان هناك قوى اخرى تنافسها في ذلك مثل فرنسا وامريكا وغيرها من الدول الكبرى وايضا تتناول تلك الدبلوماسية مهمة

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الدبلوماسية الاقتصادية: الأطر والتطبيقات، مركز اكد للدراسات الاقتصادية والمالية على الرابط https://acefs.org/archives/354

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

توفير الحماية للاستثمارات الاجنبية في الدول المضيفة لها انطلاقا من ان المستثمر الاجنبي لايحق له رفع دعوى ضد البلد المضيف لذا يقوم الدبلوماسيين بالعمل على ايجاد تسويات لمنازعات الاستثمار[1] .

3. **دبلوماسية استثمارية عقابية وتتمحور حول معاقبة دولة ما من خلال فرض عقوبات** عليها وسحب الاستثمارات الاجنبية منها ولنا في العقوبات التي فرضت على روسيا وسحب الاستثمارات الامريكية والاوربية منها.
4. **دبلوماسية استثمارية ثنائية** وهي تلك الدبلوماسية التي يضطاع بها الدبلوماسسين من دولتين او اكثر من اجل ابرام الاتفاقيات الثنائية للاستثمار وعقد اللقاءات التي تجمع الشركات والمستثمرين.
5. **دبلوماسية الاستثمار المتعددة الاطراف** التي تتم في اطار المنتديات الكبرى مثل دافوس والمنظمات الدولية التي تجمع عدد من الدول من اجل تعزيز التعاون الدولي في تشجيع الاستثمار وتوقيع الاتفاقيات المتعددة الاطراف للاستثمار.

(1) زكريا عليوط وفؤاد حطاب ، الحماية الدبلوماسية للاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، كلية الحقوق جامعة باتنة ، العدد 2 ، الجزائر ، 2020 ، ص 1384

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

## المبحث الثاني: دور العلاقات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الاجنبية

### المطلب الاول: مكانة العراق في خارطة الاستثمارات العالمية

بلغت الاستثمارات الاجنبية العالمية في عام 2023 ما يقارب من (8133311) مليار دولار وحظيت الدول المتقدمة باجمالي استثمارات بلغت( 397464) مليار دولار في حين الدول النامية نجد بإنها استأثرت بالاستثمارات الاجنبية بمبلغ ( 417867)مليار دولار وحظيت اسيا بمبلغ (621,144) من اجمالي الاستثمارات العالمية بينما حظيت جنوب شرق اسيا بمبلغ استثمارات اجنبية بلغ (317,226)مليار دولار في حين منطقة غرب اسيا نجد بان حجم التدفقات الاستثمارية بلغت (431,48)لعام 2023.وعند مقارنةحجم التدفقات الداخلة الى العراق نجدها بلغت (−4,885)مليون دولارلكن بالسالب مقارنة بدول اخرى مثل الكويت كان حجم الاستثمار الاجنبي الداخل اليها (2)مليار دولار،في حين نجد ان السعودية بلغ حجم الاستثمار الاجنبي فيها (12) مليار دولار .اما الامارات العربية المتحدة نجد بأن تدفق الاستثمار الاجنبي اليها بلغ (30,688)مليار دولار ،وسلطنة عمان بلغ الاستثمار الاجنبي الداخل اليها (5)مليار دولار في حين الاردن نجد الاستثمار الاجنبي الداخل اليها بلغ (843)مليون دولار لعام 2023 [1].

من خلال تقرير الاستثمار الاجنبي لعام 2024 ، وعند مقارنة حجم التدفقات الاستثمارية للعراق مقارنة بدول الخليج العربي نجد بانه الدولة الاضعف في جذب الاستثمارات الاجنبية وهذا الانخفاض الحاد في تدفق الاستثمار الاجنبي يعود على تدني الثقة بالبيئة الاستثمارية للعراق مقارنة بالدول الاخرى اي ان معدل الكفاءة الحدية للاستثمار في العراق منخفض جدا . (ينظر جدول 1) وشكل( 2).

(1) UNCTAD , World investment report 2024, Annex Tabe1 , P 158

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**جدول (2)**

**حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخلة والخارجية للعراق من عام 2018-2023 (مليون دولار)**

| السنة | الاستثمار الجنبي الداخل للعراق | الاستثمارات الخارجة من العراق |
|---|---|---|
| 2018 | - 4،885 | 188 |
| 2019 | -3،508 | 194 |
| 2020 | - 2،859 | 147 |
| 2021 | - 2،637 | 135 |
| 2022 | - 2،080 | 238 |
| 2023 | -5،273 | 279 |

- UNCTAD , World investment report 2024, Annex Tabe1 , P 158.

**شكل (2) تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخلة والخارجة من العراق 2023-2018**

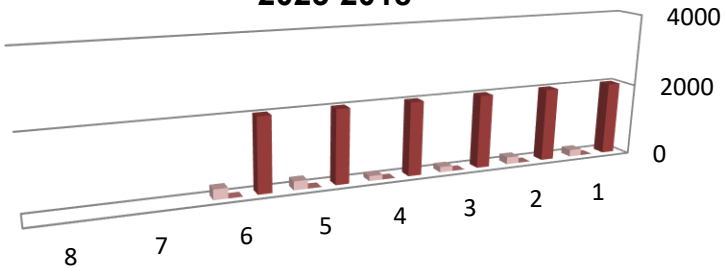


| | 8 | 7 | 6 | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | 2023 | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 |
| Column1 | | | | | | | | |
| الاستثمار الداخل | | | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الاستثمار الخارج | | | 279 | 238 | 135 | 147 | 194 | 188 |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول( 1) .

من خلال الجدول( 1 ) والرسم البياني نجد بان التدفقات الاستثمارية الداخلة للعراق خلال الفترة من عام 2018 الى عام 2023 ، تعد قيم سالبة للسنوات المشار اليها وقياسا بحجم الاستثمار العالمي البالغ

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1.35 تريليون دولار فان حجم الاستثمارات المتدفقة باتجاه العراق وهي بمعدلات سالبة يدلل بان العراق لايقع على الخارطة العالمية للاستثمارات الاجنبية، فقد اتخذت الارقام قيم سالبة للاعوام 2018 –2023، ففي عام 2018 نجد حجم الداخل بلغ (4،588–) وفي عام 2023 بلغ ( 5،273 – ) ، والقيم السالبة المؤشرة في الجدول( 1) تعني أن الاموال التي غادرت العراق هي اكبر من الاموال التي دخلت اليه اي هناك تراجعًا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى العراق ، وتعكس تلك الارقام السالبة ان العراق ما يزال يشكل بيئة غير جاذبة للاستثمارات الاجنبية ستدفع المستثمرين الاجانب والمحليين الى سحب اموالهم من العراق وهذا يعكس ان البئية الاستثمارية العراقية تنطوي على تحديات اقتصادية وسياسية يجب العمل على انهائها باصلاحات اقتصادية وسياسية وبتبني دبلوماسية استثمارية فاعلة تكون قادرة على جذب الاستثمارات الاجنبية للعراق خاصة وانه ينطوي على فرص استثمارية كبيرة .

**المطلب الثاني: الاتفاقيات التي عقدها العراق لجذب الاستثمارات الاجنبية:**

يشهد العراق اليوم تحسنا نسبيا في مناخ الاستثمار نتيجة الجهود الحكومية المبذولة في تعزيز القطاع الاستثماري في جذب الاستثمارات الاجنبية.ونتيجة لذلك،سعى العراق نحو الانضمام الى الاتفاقيات الدولية وقدمالضمانات الحقيقية لجذب الاستثمارات الاجنبية والتي تمخضت عن انضمام العراق الى الاتفاقيات الاتية:

1. اتفاقية التسوية الدولية المنبثقة عن الوساطة الدولية والمنازعات،والتي تم توقيعها في عام 2024 اثناء انطلاق مؤتمر الهيئة الوطنية للاستثمار بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والتي تتيح طرق بديلة عن اجراءات التقاضي امام هيئات التحكيم الدولية في المنازعات الناشئة عن الاستثمار* ، وغايتها تشجيع الاستخدام المتزايد للوساطة الدولية في تسوية النزاعات العابرة للحدود بهدف :

أ. الحفاظ على العلاقات التجارية بين الدول الاطراف بالاتفاقية.

ب . تعزيز العلاقات الاستثمارية بين الاطراف المعنية بالعملية الاستثمارية.

ت . تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

2. اتفاقية نيويورك للاعتراف بالاحكام الاجنبية لعام 1958وانضمام العراق اليها ما يعني استكمال ركائز البيئة التشريعية اللازمة لتوفير الضمانات الحقيقية والحماية للمستثمرين الاجانب.ومع مساعي العراق

* في عام 2015انضم العراق الى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين دول ومواطني دول اخرى،مما يمنح المستثمرين الاجانب الحق في اللجوء الى مركز واشنطن.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

نحو الاعمار والبناء فأن انضمامه الى هذه الاتفاقية سينعكس ايجابا على دخول رؤوس الاموال الاجنبية للعراق وبما يرفع من تصنيف العراق مستقبلا.ان هذه الاتفاقية تضم العديد من الفرص الاستثمارية الاستراتيجية النوعية من خلال التعاقد مع شركات اجنبية ومختصة تتطلب توفي الحماية القانونية لها بحل النزاعات في حال نشوئها عن العقود الاستثمارية التي تفرضها المؤسسات الحكومية معها التي تفضل اللجوء الى التحكيم الدولي لضمان حقوقها وفق ما نصت عليه المادة(27) من قانون الاستثمار رقم (13) لسنة2006 ** .

3. اتفاقية سنغافورة والتي تمثل اتفاقية الوساطة الدولية التي وقعها العراق في (17) نيسان 2024،هدفها تعزيز التجارة الدولية والتعاون من اجل الاستثمار وتنويع مجالاته وتنميتها.وتمثل هذه الاتفاقية اطارا موحدا وفعالا كونها متعددة الاطراف لحل النزاعات التجارية وتسهيل حركة التجارة الدولية ،وقد شهدت هذه الاتفاقية توقيع اكثر من (57) دولة (14) طرفا حتى (11) حزيران 2024 بهدف خلق نظام بيئي شامل للمستثمرين يعزز من اليات التعاون الاقتصادي في مجال الاستثمار[1].

لقد عملت الحكومة العراقية الحالية برئاسة السيد(محمد شياع السوداني)على تحسين وتوطيد مناخ العلاقات الاقليمية والدولية من خلال عقد العديد من الاتفاقيات والشراكات الاقتصادية والسياسية المهمة ،ومن ابرزها:

أ/ الشراكة الاستراتيجية بين العراق والامارات العربية المتحدة: والتي عقدت في (9) شباط 2023هدفها تعزيز اواصر الشراكات الاقتصادية والسياسية وصولا الى الشمولية في مسارات تفعيل الدبلوماسية الاقتصاية والتعاون الاقتصادي تجاريا واستثماريا من خلال[2] :

---

** تنص الفقرات الثلاثة من المادة (27) من قانون الاستثمار العراقي على:

1/ خضوع المنازعات الناشئة الى القضاء العراقي مع جواز الاتفاق مع المستثمرعلى اللجوء الىالتحكيم التجاري الوطني او الدولي.

2/اعتماد مجموعة اجراءات في حال حصول نزاع بين الشركاء.

3/ اجراءات تعتمد في حال توقف العمل في المشروع الاستثماري.

للمزيد ينظر:قانون الاستثماررقم (13) لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم (2) لسنة 2010 والقانون رقم (50) لسنة 2015 ،الهيئة الوطنية للاستثمار ،رئاسة مجلس الوزراء،جمهورية العراق، ص ص 21. 22

(1) العراق في خطوة تاريخية لجذب الاستثمار الاجنبي:توقيع اتفاقية سنغافورة،برنامج الامم المتحدة الانمائي،26 يونيو 2024، على الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14:

https://www.undp.org/ar/iraq/press-releses/marking-mileston-boosting-foreign-investments-iraq-signs-singapore-convention

(2) رويدا عباس عبد الجليل، مصدر سابق ، ص 12.11.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اولا. تطوير الاطار المنظم للتجارة الثنائية بين البلدين وبما يعزز من اواصر الشراكة الاقتصادية ويدعم رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلدين ، وقد وصل حجم التجارة الثنائية غير النفطية حوالي (17.5)مليار دولار في عام 2022.

ثانيا. دعم الاستثمارات الاماراتية القائمة والمستقبلية في العراق وتحديدا في المجال السياحي وبما يدعم الاستقراروبعزز من تطوير العلاقة بين البلدين ويفتح المجال نحو شراكات اقتصادية واستثمارات في قطاعات اقتصادية اخرى.

ب/الشراكات الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية: يعد عام 2017 نقطة تحول في طبيعة العلاقات والنشاطات الاقتصادية بين البلدين* ،تحديدا بعد زيارة وزير الطاقة السعودي (خالد الفالح)الى البصرة في ايار 2017 والاجتماع التنسيقي الاول بين البلدين واعلان رغبة بلاده في تعزيز العلاقات في المراحل القادمة من خلال [1]:

1. الاستثمار بمحافظة البصرة وفتح مكتب سابك للبتروكيمياويات،مع تعميق اواصر التعاون الاقتصادي للمساهمة في توازن سوق النفط ودعم اسعاره ضمن الاجتماع التنسيقي الثاني للمجلس التنسيقي بين البلدين.وان هناك اربع شركات سعودية كبرى جاهزة للاستثمار بالعراق وفي عدة مجالات وتحديدا شركة ارامكو للاستثمار في مجال الغاز،وشركة سابك للاستثمار في قطاع البتروكيمياويات ،وشركة معادن الاستثمار في مجال الفوسفات والاسمدة والالمنيوم،وشركة أكواباور للاستثمار في مشروع الربط الكهربائي.
2. التعاون بمشاريع الربط الكهربائي وتزويد العراق بالطاقة الكهربائية ولمدد زمنية متفق عليها بين البلدين بدءا من عام 2020 في الاجتماع الثالث للمجلس التنسيقي العراقي . السعودي بخطين الاول يزود محافظة البصرة ب(400)ميغاواط والثاني يزود محافظة المثنى ب(300) ميغاواط .
3. افتتاح منفذ (عرعر) في عام 2020 والذي يسهم في دعم الحركة الاقتصادية وتنشيط التبادل التجاري الذي ازداد ووصل في عام 2018 (8)مليار دولار بعد ان كان (2) مليار دولار فقط في عام 2012، وتسهيل

---

* لم تشهد العلاقات بين البلدبن تحسنا يذكر بعد عام 2003،بل استمرت الاوضاع بغلق الحدود وعدم اعادة فتح السفارات والتبادل الدبلوماسي السياسي،مع عدم وجود تبادل تجاري وتعاون اقتصادي في اي مجال من عام 2003 حتى عام 2009 خشية من السعودية باتخاذ الولايات المتحدة للعراق ساحة لاقامة المشاريع الاستراتيجية بدلا منها.وبعد التحسن الامني النسبي الذي شهده العراق بعد خروج القوات الامريكية من العراق عام 2011 شهدت العلاقة تطورا ضعيفا خاصة في مجال التبادلات التجارية وصولا الى سياسة التعاون المشترك بين رئيس الوزراء العراقي السابق (حيدر العبادي) وملك السعودية سلمان بن عبد العزيز والتي مثلت نقطة تحول ايجابية في طبيعة العلاقة بين البلدين صعودا حتى يومنا الحالي.

(1) زمن ماجد عودة،مصدر سبق ذكره، ص ص 5. 7.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

نقل البضائع والمنتوجات السعودية الى العراق عن طريق المنفذ بدلا من اتخاذ طريق الاردن والكويت والذي يتغرق وقتا يصل الى (10) ايام من جهة وتكاليف مالية اكثر من جهة ثانية..

4. تطوير العلاقات المالية من خلال حث المصارف السعودية على فتح فروع لها في العراق واعلان العراق عن رغبته في فتح فرع لمصرف التجارة العراقي في الرياض وهو ما يعزز من السلم والاستقرار الاقليمي في المنطقة.

5. توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين في الاجتماع الرابع للمجلس التنسيقي في ت2 2020 بالاتفاق على عدة مشروعات منها الاستثمار الزراعي في بادية الجزيرة والصحراء الغربية بمساحة تقدر بنحو مليون و700 الف دونم موزعةعلى محافظات النجف والمثنى والانبارمع انشاء محطات كبرى للانتاج الحيواني وبما يدعم العمق الاستراتيجي للامن الغذائي للمنطقة في المستقبل.

ت/ مذكرات التفاهم الثنائية بين العراق ومصر :وقد تمثلت بالاتفاق على هامش زيارة الحكومة العراقية لفعاليات منتدى الاعمال العراقي . المصري في (30) ك2 2025 والتي تمثلت ب(12) مذكرة وبروتوكول ومشاريع مذكرات تفاهم وكالاتي[1] :

- مذكرة تفاهم للنقل البري للاشخاص والبضائع بين وزارتي النقل للبلدين.
- مذكرة تفاهم في مجال تعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية بين مجلس شؤون المنافسة ومنع الاحتكار بالعراق وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في مصر .
- بروتوكول تعاون مقترح في مجال التنمية المحلية.
- مذكرة تفاهم بين امانة بغداد ومحافظة القاهرة.
- مذكرة تفاهم في مجال الاثار والمتاحف.
- مذكرة تفاهم في مجال التقييس والسيطرة النوعية.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تنظيم الرقابة والاشراف على الاسواق المالية.
- التعاون الثقافي بين البلدين وفق البرنامج التنفيذي للمدة (2025 . 2027).
- مذكرة تفاهم بين دار الكتب والوثائق العراقية ودار الكتب المصرية.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات.
- مشروع مذكرة تفاهم في مجال بناء وتشغيل وصيانة الصوامع لتجارة الحبوب.

(1) مذكرات التفاهم بين العراق ومصر،المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي،(30) ك2 2025.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- مذكرة تفاهم بين اتحاد الغرف التجارية العراقية والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية.

لقد عمل العراق فضلا عن ذلك الى تعزيزاواصر التعاون الدبلوماسي الاقتصادي ليشمل التقارب مع دول العالم الاخرى،وكان من ابرز المعالم هنا:

1/ اتفاقية التعاون للطاقة بين العراق والمانيا :اذ وقع العراق عن طريق وزارة الكهرباء اتفاقا مع شركة (سيمنس الالمانية) في برلين في (20) اذار 2024 لتحويل الغاز المحترق الى وقود وطاقة كهربائية خلال مدة وجيزة تصل الى (6) اشهرتضمن توليد الكهرباء بشكل آمن ومستدام[1].

2/ الشراكة الاقتصادية بين العراق وفرنسا:والتي بدأت جذورها في مؤتمر بغداد2 في الاردن في (20)ك1 2022 وتبعتها زيارة رسمية للعراق من قبل رئيس الوزراء السيد(محمد شياع السوداني)بدعوة رسمية من الرئيس الفرنسي (ماكرون) اساسها التعاون والشراكات الاستراتيجية في مجالات الاقتصاد والاستثمار وتعزيز الشراكات الامنية.فضلا عن تعاقد العراق مع شركة (توتال للطاقة) الفرنسية خلال عام 2021 اعطى دفعا نحو

الشراكات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز والطاقة الكهربائية،خاصة وان العراق طرح نفسه في المباحثات كمصدر قادر على توفير امدادات النفط والغاز الى اوروبا في ظل اوضاع الحرب الروسية . الاوكرانية وتداعياتها[2] .

(1) العراق يوقع اتفاقية للاستفادة من حرق الغاز في توليد الكهرباء،حصاد وحدة ابحاث الطاقة 2024 وتوقعات 2025،بتاريخ 2024.3.20 على الرابط الالكتروني بناريخ زيارة 2025/3/21:
www.attaqa.net

(2) رويدا عباس عبد الجليل،مستقبل ودور الدبلوماسية الاقتصادية في العراق،ص ص 11.12.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

## المبحث الثالث:التحديات التي تواجه دبلوماسية الاستثماروستراتيجيات النهوض

### المطلب الاول:التحديات التي تواجه دبلوماسية الاستثمار :

تعد ظاهرتي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من اهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة في أي دولة متقدمة كانت او نامية[1].وان اختيار القرار في الاستثمار المباشر مهما كان نوعه إنما يتميز بالمشاريع الاستثمارية ذات الاجل الطويل وهو مايتطلب النظر الى جميع الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية من منظار واحد وليس بشكل جزئي،وهو ماتطلب الوقوف على التحديات التي تحول دون جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة والاستفادة من مزاياها.والتي تتمثل ب:

**اولا/ التحديات السياسية والامنية:** ويعد تأثير هذه التحديات كبيرا،فالمستثمر الاجنبي يتخذ قرارا بقبول او رفض المشروع بناء على المناخ السياسي والامني المستقر داخل البلد،وتتسم بيئة العراق بكونها بيئة صعبة الجذب للاستثمار ومرتفعة المخاطر نسبيا بين منطقة واخرى،كما يلاحظ اليوم ان بعض المناطق الي تتمتع بالاستقرار السياسي والامني وتحديدا شمال العراق (اقليم كردستان) شهدت تسارعا ملموسا في دخول رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فيها، يقابلها مناطق مازالت الشركات الاجنبية تحجم في المغامرة بمليارات من الدولارات للاستثمار بالرغم من تحقيقها قدرا نسبيا من الاستقرار السياسي والامني وهو ما يجعل من خسارة الاستثمار عالية جدا [2]. وعلى الرغم من ان تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2024 عن اهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع الاستثمارية لعام 2023 وفقا لعددها ومقدار

تكلفتها الاستثمارية وجاهزيتها في توفير وظائف جديدة والذي اعطى مؤشرا ايجابيا نسبيا لتراتيبية العراق ضمن مجموعة الدول العربية والذي احتل فيها المرتبة الثامنة من حيث عدد المشاريع التي وصلت الى حدود (19)مشروعا اجنبيا وبتكلفة استثمارية قدرت ب( 25838)مليون دولار وبعدد وظائف جديدة ارتفعت بنسبة(3.4%) محققا تراتبية المركزين الرابع والخامس فيهما .كما هوموضح في الجدول رقم(1). الا ان مازال متأخرا وبالترتيب (22) للدول العربية من حيث التدفقات الاستثمارية الواردة والتي عدت ضعيفة وبمقدار (5273)مليون دولار وبنسبة (-7,8%) حسب تقرير الاستثمار العالمي لمؤتمر الامم المتحدة

(1) ياسر عبد الكريم محمد الحوراني، الاستثمار المالي :حقيقته ومقاصده وضوابطه مدخل مفاهيمي،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد (34)،جامعة الباحة،كلية العلوم الادارية والمالية،محرم 2014،ص273

(2) حسين عباس اصلان،الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات،رئيس قسم الدراسات الاقتصادية،مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،بغداد،2018،ص2

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

للتجارة والتنمية(الاونكتاد) في حزيران 2024.ويعود ذلك الى جملة من التحديات يأتي التحدي السياسي والامني في مقدمتها والذي يتمثل بالمخاطر السياسية على المديين القصير والطويل وفق مؤشري فيتش وبي ار اس *، وكالاتي:

**جدول رقم (2) تراتبية العراق للمشاريع الاستثمارية المستقبلة في الدول العربية لعام 2023**

| عدد المشاريع الاجنبية في عام 2023 | | | مقدار التكلفة الاستثمارية | | | عدد الوظائف الجديدة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ترتيب العراق ضمن الدول العربية | عدد المشاريع | الحصة من الاجمالي العربي | ترتيب العراق ضمن الدول العربية | التكلفة الاستثمارية (مليون دولار) | الحصة من الاجمالي العربي | ترتيب العراق ضمن الدول العربية | عدد الوظائف الجديدة | الحصة من الاجمالي العربي |
| الثامن | 19 | %0,9 | الرابع | 25838 | %14,3 | الخامس | 7641 | %3,4 |

المصدر:مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024،تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،الكويت،2024،ص 67.

1/ على المدى القصير: يتم التقييم السيادي للمخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار وهي عملية صنع السياسات والاستقرار الاجتماعي والامن والتهديدات الخارجية واستمرارية العملية السياسية.

2/ على المدى الطويل: يعمل على تقييم مخاطر الدولة من خلال اربع مكونات رئيسية هي خصائص الحكم وخصائص المجتمع ونطاق الدولة واستمرارية العملية السياسية وفق

هذين المؤشرين فأن هناك تحسن نسبي طفيف قياسا للمخاطر الاقتصادية والمالية جعلت العراق في تراتبية الدول العربية (11) و(13)ضمن هذين المؤشرين على التوالي وبواقع (177)و(182)

* مؤشر فيتش هو مؤشر مخاطر الدولة يصدر عن وكالة فيتش العالمية والتي تقيس القوة النسبية لاكثر من (200) دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات وفق المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية.اما مؤشر بي آر اس فهو مؤشر مركب صادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية ويقيسها في (142)دولة حول العالم منذ اكثر من (40) عاما ويعد من اكثر المؤشرات شمولا وعمقا.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ضمن المتوسط العربي للمخاطر السياسية في مؤشر فيتش وبواقع (125) ضمن المتوسط العربي في مؤشر بي آر اس للمخاطر السياسية [1] ، ان هذين المؤشرين يتضمنان تقييما سياديا للاستقرار السياسي للدول على اساس مقارن ولمجموعة من العناصر الاساسية وعددها (12) وهي: استقرار الحكومة،تدخل الجيش في السياسة، الاوضاع الاجتماعية،التوترات الدينية، وضع الاستثمار ،سيادة القانون والنظام، الصراع الداخلي،التوترات العرقية،الصراع الخارجي،المساءلة والديمقراطية، الفساد،البيروقراطية.ان ذلك يجعل من الاستقرار السياسي والامني اليد الماسكة لاستقرار اي بلد ومنها العراق ومعززا لنمو القطاعات الاقتصادية وجاذبا لدخول رؤوس الاموال الاجنبية اليه وهو ما يتطلب المساعي والجهود نحو تنمية فرص مناخ سياسي وامني مستقر يدعم النهوض والتنمية الاقتصادية.

## ثانيا/ التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

كما هو معروف، يتمتع العراق بمقومات اساسية داعمة لجذب رؤوس الاموال والاستثمارات اليه وذلك لتوافر الموارد الطبيعية وتحديدا النفط والغاز الطبيعي والموارد البشرية والموقع الجغرافي المهم والسعة في حجم السوق العراقية وهو ما يتيح امكانية التنوع في الفرص الاستثمارية ولمختلف القطاعات الاقتصاديةخاصة مع التحولات في الفلسفة الاقتصادية بعد عام 2003 [2].الا ان الملاحظ ان هناك تحديات ومخاطر اقتصادية ومالية ذات تداعيات اجتماعية اسهمت حينا في

استقرار الاقتصاد العراقي وحينا اخر في تراجعه حسب مؤشرات التقييم السيادي للمخاطر

الاقتصادية والمالية لوكالة فيتش وعلى المديين القريب والطويل وكالاتي[3]:

1/ على المدى القصير: يركز مؤشر فيتش على تحديد نقاط القوة والضعف من خلال تقييم وضع النمو الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية والعوامل الخارجية.

2/ على المدى الطويل :يقوم يتحديد نقاط القوة والضعف من خلال تقييم وضع النمو الاقتصادي واداء اسواق المال والخصائص الهيكلية.

---

(1) مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024،تقرير سنوي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت،2024، ص ص16.17

(2) دليل المستثمر في العراق 2024،الهيئة الوطنية للاستثمار ،رئاسة مجلس الوزراء ،جمهورية العراق،2024،ص1.وايضا:د.عبد الكريم جابر شنجار العيساوي،الدبلوماسية والاقتصاد في العراق ..ما بعد داعش،اوراق في سياسات التجارة الخارجية،شبكة الاقتصاديين العراقيين،2017،ص2.

(3) مناخ الاستثمار في الدول العربية2024،مصدر سبق ذكره،ص ص16 . 17

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**المطلب الثاني:الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل وانجاح دبلوماسية الاستثمار في العراق**

هناك خطوات لابد من اتخاذها والعمل عليها من قبل الحكومات العراقية الحالية والقادمة والتي تعد بمثابة استراتيجية لجذب الاستثمارات الاجنبية لذا اهم الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل وانجاح دبلوماسية الاستثمار في العراق تتمثل ب:

**اولا : تفعيل السياسات خاصة بالترويج الدبلوماسي للاستثمار الاجنبي:**

ونشدد هنا على ضرورة تطور ادوار الدبلوماسية لوزارة الخارجية العراقية واعداد كوادر دبلوماسية متخصصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وضرورة تواجدهم في كل سفارات العراق الموجودة بالعالم ويكونوا معنيين بجذب الاستثمارات الاجنبية والترويج للفرص الاستثمارية بالداخل العراقي من خلال اعداد خارطة استثمارية بالتنسيق مع كل الوزارات في الدولة العراقية وتحديد القطاعات التي تمنح فرص استثمارية ونشرها على المنصات الرقمية لسفارات العراق في الخارج واعلامهم بان العراق عمل وما زال يعمل على تطوير النافذة الواحدة التي تسهل اجراءات الاستثمار وتقلل من البيروقراطية في العراق وقيامهم بتنظيم او المشاركة بالمعارض والمؤتمرات الدولية المعنية بالاستثمارات الاجنبية ورجال الاعمال وتعريفهم على اهم الفرص الاستثمارية بالعراق وبناء الثقة بالبيئات الامنية والسياسية والاقتصادية للعراق اي تحسين سمعة العراق في الخارج ورسم صورة مغايرة عن تلك التي ارتسمت سابقا تجاه العراق فضلا عن العمل على تفعيل دبلوماسية استثمارية تسهم بمزيد من عقد اتفاقيات تجارية واستثمارية مع الدول المصدرة للاستثمارات والمؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار الاجنبي[1].

**ثانيا : العمل على تهيئة بيئة سياسية مستقرة:** تعد البيئة السياسية والامنية ضرورة لتطوير مناخ الاستثمار ، فالاستقرار السياسي الناتج عن وجود مؤسسات سياسية فاعلة ومؤثر وضابطة للسلوك القائمين على ادارة الدولة ستنطوي حتماً على زيادة درجة ثقة المستثمر المحلي والأجنبي وأمانه تجاه النظام السياسي في هذا البلد ، وبالتالي كلما كانت درجة الاستقرار السياسي كبيرة كلما كان البلد اكثر قدرة في تنافسيته لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر والعكس بالعكس ، لذا يعد الاستقرار السياسي احد مقومات البيئة السياسية وعنصر من عناصر الجذب للاستثمار الاجنبي المباشر . والبيئة السياسية شرطا أساسيا للاستقرار السياسي

(1) للمزيد ينظر عدي عزيز علي و حياة عبد الرزاق ، لترويج الاستثماري – تجارب دول مختارة – مع اشارة الى العراق https://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=119 وايضا ينظر : وقائع ندوة بعنوان دور البعثات الدبلوماسية في جذب الاستثمار على الربط :

https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=2137873&lang=ar&name=archived_news

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تتمثل بـ( تعددية سياسية وحزبية ، لامركزية في الحكم، التوازن بين السلطات، المشاركة والمساءلة ، نظام سياسي شرعي ، تداول سلمي للسلطة ، حريات سياسية ومدنية ، سيادة القانون ، الوجود الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني ) [1] .

كل ذلك يفرز بيئة سياسية مستقرة وهذا هدف بالنسبة إلى المستثمر سواء المحلي والأجنبي بعبارة اخرى لابد من اجراء اصلاحات سياسية تعزز ثقة المستثمرين وتمنحهم ضمانات ضد المخاطر السياسية والامنية والاقتصادية المحتملة .

**ثالثا : العمل على تهيئة بيئة اقتصادية جذابة:**

تعد البيئة الاقتصادية احد اهم المرتكزات التي تستند عليها الشركات في اتخاذ قرارها الاستثماري ، فلا استقرار اقتصادي في ظل وجود مؤشرات تدهور اقتصادي وأزمات اقتصادية وبالتالي استمرار التدهور الاقتصادي او الوضع الاقتصادي الهش يعني استدامة ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعد كابح أمام جذب الشركات والاستثمارات الاجنبية. [2]

- استقرارية في اسعار الصرف داخل البلد المضيف
- معدلات تضخم منخفضة .
- بنى تحتية متطورة وخدمات مساندة
- معدلات فائدة منخفضة:
- معدلات ضريبية منخفضة:
- توفر الموارد البشرية المؤهلة والكفوءة:
- سوق اقتصادية تنافسية
- سياسات تجارية سليمة

رابعا : المباشرة باستراتيجية تعزيز دبلوماسية الاستثمار في العراق والتي تتمحور حول المباشرة بالاصلاحات السياسية والاقتصادية والتشريعية وايضا تطوير كوادر متخصصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية قادرة على

(1) هيثم كريم صيوان ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، 2005 ، ص 155

(2) للمزيد ينظر هيثم كريم صيوان ،مصدر سابق ، ص150 ، وكذلك اقبال هاشم مطشر وعباس علي حسن ، انعكاس الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادي في العراق للمدة 2004–2020 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 80 اذار ، 2024، ص130.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ادارة دبلوماسية استثمارية ناجحة فضلا عن القيام بتوسيع عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف وتعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية لنجاح الدبلوماسية الاستثمارية . ينظر الشكل ادناه .

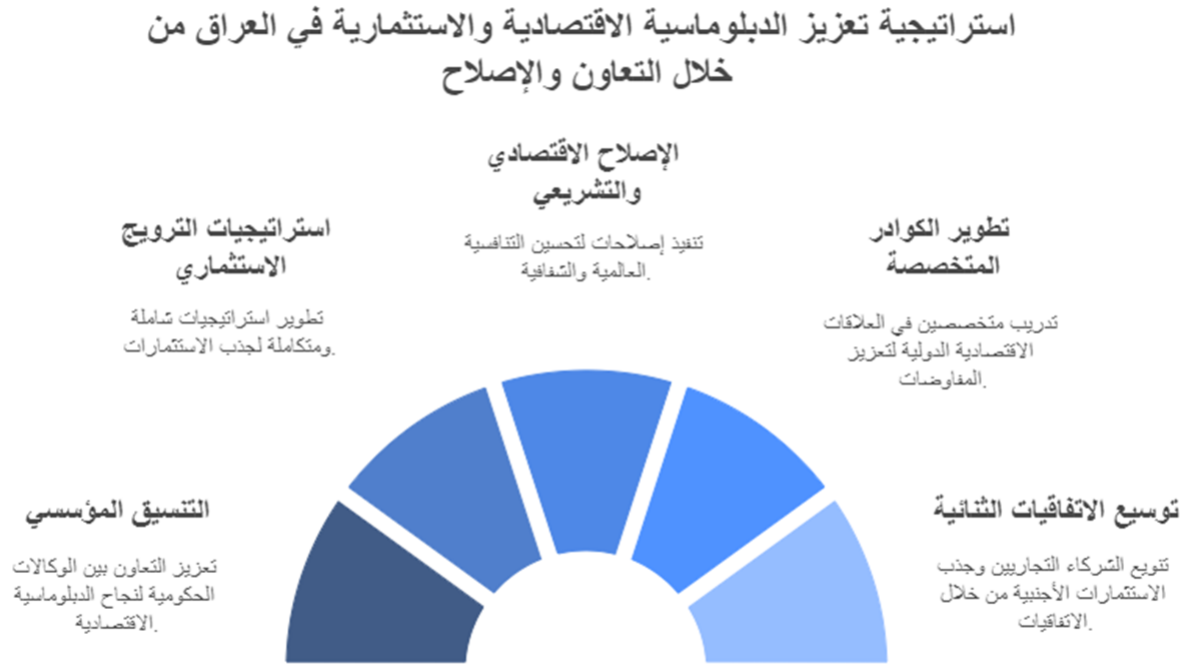


**الاستنتاجات:**

1/باتت الدبلوماسية الاستثمارية ركيزة اساسية من ركائز العمل الدبلوماسية وليس مجرد نشاط تمارسه وزارة الخارجية العراقية.

2/ ان العراق بناءا على تقارير الاستثمار العالمية واخرها تقرير الصادر لعام 2024 ، يعد بيئة غير جاذبة للاستثمار الاجنبي فقد اشرت معدلات سالبة في جذب الاستثمارات الاجنبية بمعنى ان الخارج من الاموال من العراق يفوق الداخل اليه وهذا مؤشر على ضعف البيئة الاستثمارية في العراق.

3/عدم فاعلية دبلوماسية الاستثمار في العراق بسبب عدم توافر اصلاحات اقتصادية وسياسية تساعد على نجاح تنفيذ دبلوماسية استثمارية ناجحة.

4/ضعف التنسيق بين وزارة الخارجية العراقية ووزارات ومؤسسات الدولة الاخرى ذات العلاقة بالاستثمارات الاجنبية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**التوصيات:**

- تشكيل هيئة تنسيقية بين وزارات الدولة كافة والبعثات الدبلوماسية في خارج العراق من خلال وزارة الخارجية العراقية من اجل وضع سياسة استثمارية واضحة لجذب الاستثمار الاجنبي الى داخل العراق.
- الاستمرار باجراء اصلاحات اقتصادية وسياسية في البيئة العراقية من اجل جعل العراق بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي.
- ضرورة وضع استراتيجيات لتفعيل عمل دبلوماسية الاستثمار في العراق تعد من قبل الجهات ذات العلاقة وتكون تحت اشراف المجلس الاقتصادي العراقي التابع لمجلس رئاسة الوزراء.
- اجراء تعديلات على قوانين الاستثمار في العراق واعطاء ضمانات وحوافز اكثر من اجل جذب المستثمرين الى العراق.
- انشاء شعب متخصصة بالاستثمارات الاجنبية وتوفير كوادر دبلوماسية متخصصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية قادرة على ممارسة الترويج الاستثماري في الخارج.
- ابرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية الخاصة بتعزيز الاستثمارات الاجنبية.

## References:

1. اقبال هاشم مطشر وعباس علي حسن ، انعكاس الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 80 اذار ، 2024 .
2. حسين عباس اصلان،الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات،رئيس قسم الدراسات الاقتصادية،مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية،بغداد،2018.
3. حسين مجبل منكر و زين العابدين علي حسين،معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة ميسان،2023.
4. حيدرعبد الامير الغريباوي،الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة الخارجية في العراق،جريدة الدستور،مقال منشور على الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14
5. د.ماجدة علي صالح،الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المتشابهة،مجلة الامن القومي والاستراتيجية ،العدد (1)،السنة (1)،اكاديمية ناصر العسكرية للدراسات العليا،ك2 2023.
6. الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في صناعة السلام في الشرق الاوسط،مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية،مقال منشور بتاريخ 25 حزيران 2023، وفق الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14:
7. دليل المستثمر في العراق 2024،الهيئة الوطنية للاستثمار،رئاسة مجلس الوزراء،جمهورية العراق،2024.
8. رشا دريدي ، الاستثمار الدبلوماسي"..مفهوم موجود يحتاج لتنظيم قانوني على الرابط :
9. زكريا عليوط وفؤاد حطاب ، الحماية الدبلوماسية للاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، كلية الحقوق جامعة باتنة ، العدد 2 ، الجزائر ، 2020 .
10. زمن ماجد عودة،الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام 2020،مركز البيدر للدراسات والتخطيط،اصدار منشور بتاريخ2020 وفق الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14:
11. صادق علي حسن،دور السياسة الخارجية في توجيه الدبلوماسية الاقتصادية:نماذج لدول مختارة،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية،2020،ص63 .
12. عبد العزيز السعيد واخرون،النظام العالمي الجديد الحاضر والمستقبل عبر مفاهيم السياسة الدولية في المنظور العالمي،ترجمة:نافع ايوب لبس،اتحاد الكتاب العرب،دمشق،1999،ص115.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

13. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي،الدبلوماسية والاقتصاد في العراق ..ما بعد داعش،اوراق في سياسات التجارة الخارجية،شبكة الاقتصاديين العراقيين،2017.
14. عدي عزيز علي و حياة عبد الرزاق ، لترويج الاستثماري – تجارب دول مختارة - مع اشارة الى العراق https://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=119
15. العراق في خطوة تاريخية لجذب الاستثمار الاجنبي:توقيع اتفاقية سنغافورة،برنامج الامم المتحدة الانمائي،26 يونيو 2024، على الرابط الالكتروني بتاريخ زيارة 2025/3/14:
16. العراق يوقع اتفاقية للاستفادة من حرق الغاز في توليد الكهرباء،حصاد وحدة ابحاث الطاقة 2024 وتوقعات 2025،بتاريخ 20-3-2024 على الرابط الالكتروني
17. مذكرات التفاهم بين العراق ومصر،المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء العراقي،(30) ك2 2025.
18. مناخ الاستثمار في الدول العربية2024.
19. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الدبلوماسية الاقتصادية: الأطر والتطبيقات، مركز اكد للدراسات الاقتصادية والمالية على الرابط https://acefs.org/archives/354
20. هيثم كريم صيوان ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، 2005 .
21. ياسر عبد الكريم محمد الحوراني، الاستثمار المالي :حقيقته ومقاصده وضوابطه مدخل مفاهيمي،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،العدد (34)،جامعة الباحة،كلية العلوم الادارية والمالية،محرم 2014 .
22. Economic diplomacy, https://en.wikipedia.org/wiki/Economic_diplomacy
23. Economic diplomacy, on the link : https://www.diplomacy.edu/topics/economic-diplomacy/
24. https://fcdrs.com/polotics/1856
25. https://www.addustor.com/content.php?id=12163
26. https://www.baidarcenter.org/posts/1494
27. https://www.elmasdaronline.dz/22/07/2024
28. https://www.undp.org/ar/iraq/press-releses/marking-mileston-boosting-foreign-investments-iraq-signs-singapore-convention
29. Jianhong Zhang, Diplomacy and investment – the case of China , International Journal of Emerging Markets , Vol. 9 No. 2, 2014, P.216
30. Liviu-George , THE IMPACT OF ECONOMIC DIPLOMACY ON FOREIGN TRADE. EMPIRICAL EVIDENCE FOR THE EUROPEAN COUNTRIES, The world in motion: challenges, territorial dynamics and policy responses – EURINT 2022,P52.
31. Nicholas Sutherland , Economic Diplomacy- An essential tool in Foreign Investment Promotion for Latin American and Caribbean Countries, March 16, 2021. https://www.linkedin.com/pulse/economic-diplomacy-essential-tool-foreign-investment-sutherland
32. Trade diplomacy, https://www.diplomacy.edu/topics/trade-diplomacy/
33. UNCTAD , World investment report 2024, Annex Tabe1 , P 158

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/